

شَادَةٌ ٢ - يُؤْذِن لوزير المالية أن يأخذ مؤقتاً من المال الاحتياطي العام وبقدر ما يسمح به هذا الاحتياطي ما يلزم لتنفيذ المشروع المذكور على أن يرد إلى الاحتياطي ما يكون قد أخذ منه و ذلك من حصيلة القرض.

شَادَةٌ ٣ - تلقي وزير المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

فَأَمَرَ بأن يبصِّرَ هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢٤ شعبان سنة ١٣٦٦ (١٣ يوليه سنة ١٩٤٧)

فَاروق

فَأَمَرَ حُضْرَةَ كَاتِبِ الْمُحَلَّةِ
لِوزِيرِ الْمَالِيَّةِ **لِوزِيرِ الْأَشْغَالِ الْعُوْمَيْةِ** **(لِتَبِعِيْسِ الْجَلْسِ الْوَزَارَىِّ)**
فَهْبِدِ الْمُحِيدِ بَدْرِ **فَهْبِدِ الْمُحِيدِ فَرِاعِيمِ** **كَالِمِ شَعُودِ فَهْمِيِّ الْقَرَاشِيِّ**

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٧

بنصيص مبلغ ٥٠٠,٥٠٠ ج.م لمواجهة الزيادة في التكاليف النهاية لمشروعات برنامج السنوات الخمس ولأعمال إضافية بالبرنامج

فَحْنَ فَاروقُ الْأَوْلَى مَلِكُ الْمُصْرِ

فُورِّدَ مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

شَادَة١ - يخصص من المال الاحتياطي العام لبرنامج السنوات الخمس مبلغ ٥٠٠,٥٠٠ ج.م (سبعة ملايين وثمانمائة ألف وخمسمائة جنيه) وذلك علاوة على مبلغ ٢٤٠,٠٠٠ جنيه السابق تخصيصه بالقانون رقم ٢٨ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٤٦ للأغراض التالية .

جنيه

٤,٦٢٠,٠٠٠ لإنشاء مدينة للعمال (سكن ومرافق عامه) .
١,٢٥٠,٠٠٠ لإنشاء حوض للبترول ورصيف للركاب بميناء الاسكندرية .

١,٣٢٠,٠٠٠ لإنشاء محطة جديدة للإنارة بمدينة القاهرة .
٦١٠,٥٠٠ الزيادة في التكاليف النهاية لمشروعات مباني المدارس والمستشفيات بعد استبعاداحتياطي البرنامج .

٧٨٠,٥٠٠

شَادَة٢ - لا يجوز الارتباط بمشروعات خاصة بالأعمال المشار إليها إلا بعد اقرار البرلمان الامتنادات الازمة لذلك في قانون وربط ميزانية الدولة أو فتح اعتمادات إضافية .

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٧

بالإذن للحكومة فيأخذ مبلغ ٢٤٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لاستمرار في مكافحة الجي الرابعة وغيرها من الأوبئة .

فَحْنَ فَاروقُ الْأَوْلَى مَلِكُ الْمُصْرِ

فُورِّدَ مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شَادَة١ - يُؤْذِن للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطي العام ٢٤٠,٠٠٠ جنيه (مائتين وأربعين ألف جنيه) للاستمرار في مكافحة الجي الرابعة وغيرها من الأوبئة .

شَادَة٢ - تلقي وزير المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

فَأَمَرَ بأن يبصِّرَ هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر القبة في ٢٤ شعبان سنة ١٣٦٦ (١٣ يوليه سنة ١٩٤٧)

فَاروق

فَأَمَرَ حُضْرَةَ كَاتِبِ الْمُحَلَّةِ
لِوزِيرِ الْمَالِيَّةِ **لِوزِيرِ الْأَشْغَالِ الْعُوْمَيْةِ** **(لِتَبِعِيْسِ الْجَلْسِ الْوَزَارَىِّ)**
فَجِيبِ الْاسْكِنْدَرِ **فَهْبِدِ الْمُحِيدِ بَدْرِ** **فَحَمْودِ فَهْمِيِّ الْقَرَاشِيِّ**

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٧

بالإذن للحكومة في أن تربط مشروع كهرباء خزان أسوان في حدود مبلغ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وبأن تصدر في مصر قرضاً لتمويل هذا المشروع بنفس القدر مضافاً إليه الفوائد المستحقة عن المدة السابقة لاستقلال المشروع وذلك في الوقت الذي تراه مناسباً وبالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بمعرفة مجلس الوزراء

بموافقة مجلس الوزراء

فَحْنَ فَاروقُ الْأَوْلَى مَلِكُ الْمُصْرِ

فُورِّدَ مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شَادَة١ - يُؤْذِن للحكومة في أن تربط مشروع كهرباء خزان أسوان في حدود مبلغ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ ج.م (عشرة ملايين وخمسمائة ألف جنيه) وبأن تصدر في مصر لتمويل هذا المشروع قرضاً بنفس القدر مضافاً إليه الفوائد المستحقة عن المدة السابقة لاستقلال المشروع وذلك في الوقت الذي تراه مناسباً وبالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية بمعرفة هيئة الوفد :